أهداف التنمية المستدامة

UNDP

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هذه وثيقة حية، وسيتم تحديثها دورياً.

التنمية المستدامة

مسار نحو الازدهار العالمي والرفاه الإنساني وسلامة كوكب الأرض

حقق العالم مكاسب مذهلة على صعيد التنمية البشرية خلال العقدين الماضيين؛ فقد انخفض مستوى الفقر المدقع انخفاضاً مهماً، وتحسنت القدرة على الحصول على التعليم الأساسي والنتائج الصحية، وتحققت اختراقات جوهرية على صعيد تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لقد أسهم السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية في تحقيق هذا التقدم ومكَّن البشر في مختلف أنحاء العالم من تحسين مستوى معيشتهم وآفاقهم المستقبلية. بيد أن الفقر المدقع، وعلى الرغم من هذه المكاسب المهمة، لا يزال يشكل واحداً من التحديات الرئيسية؛ إذ يعيش أكثر من 700 مليون إنسان في العالم على أقل من 1.90 دولار أمريكي (محسوباً بتعادل القوة الشرائية) في اليوم. وتلامس أوجه انعدام المساواة مستويات مرتفعة أو تتسع بازدياد لاسيما داخل البلدان. وتصل مستويات البطالة والعمالة الهشة في كثير من البلدان إلى معدلات عالية وخاصة في صفوف الشباب. ويتسبب الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين في ضغوط على النظم الإيكولوجية تفوق طاقتها مما يقوض قدرتها على تقديم الخدمات التي تعدُّ أساسيةً للحياة ويضعف التنمية ومن قدرة هذه النظم على التجدد. وتؤثر الصدمات المرتبطة بعدم الاستقرار الاقتصاد العام إضافة إلى الكوارث ذات الصلة بالمخاطر الطبيعية والتدهور البيئي والاضطرابات السياسية-الاجتماعية على حياة الملايين من البشر. وتعمل هذه الصدمات في كثير من الحالات على إعاقة –إن لم نقل انحسار- التقدم الذي تم إحرازه على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية المتعارف عليها وطنياً ودولياً. إن الحفاظ على المكاسب التي تم تحقيقها والتغلب على التحديات الإنمائية التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر لا يتأتيان من خلال الجهود العشوائية في نواحٍ هامشية من غير طائل.

إن من واجبنا اليوم العمل على توطيد أركان التنمية المستدامة. هذا الواجب تبينه الرؤية التي يرسم ملامحها جدول الأعمال الجديد للتنمية المستدامة الذي يهدف إلى القضاء على الفقر وتعزيز رخاء ورفاه بني البشر وفي الوقت ذاته حماية البيئة بحلول عام 2030. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، بصفته الذراع الإنمائي للأمم المتحدة، يلعب دوراً أساسياً في دعم البلدان على تحويل هذه الرؤية إلى واقع، وذلك بوضع المجتمعات على مسار التنمية المستدامة وإدارة المخاطر وتعزيز منعة هذه المجتمعات وتعزيز ازدهارها ورفاهها.

وقد أوضح البرنامج الإنمائي في خطته الاستراتيجية للفترة 2014-2017 التي تركز على الاختراق الكبير القادم على الصعيد الإنمائي، أي: مساعدة البلدان على تحقيق أهداف استئصال الفقر بشكل متزامن والحد بصورة كبيرة من انعدام المساواة والإقصاء، معولاً في ذلك على قواه الأساسية – والتي تضم شبكة من أكثر من 170 بلداً وإقليماً، ودوراً تنسيقياً أساسياً ضمن المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، والقدرة المثبتة في دعم جهود الحد من الفقر وانعدام المساواة والإقصاء وحماية النظم الإيكولوجية الحيوية. إن تنفيذ هذه الرؤية، على الرغم من طموحها العالي، واقع ضمن المتناول حيث يمكن تحقيق منجزات ذات شأن على صعيد اجتثاث الفقر والحد من انعدام المساواة والإقصاء وحماية البيئة. وتمشياً مع هذه الرؤية، يعمل البرنامج الإنمائي مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على صياغة استراتيجية خاصة بالدعم الفعال والمتماسك لتنفيذ جدول الأعمال الجديد للتنمية المستدامة تحت مسمى استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات (MAPS). ويهدف مفهوم التعميم هنا إلى إذكاء الوعي عند الفاعلين ذوي الصلة ومساعدة الحكومات على إنجاز جدول الأعمال على المستويين الوطني والمحلي وفي نهاية المطاف تعميم إدماج جدول الأعمال في خططها واستراتيجياتها وميزانياتها الوطنية. ويركز 'التسريع' على مساعدة الحكومات على تسريع وتيرة التقدم على تحقيق المستويات المنشودة من أهداف التنمية المستدامة عن طريق توفير الأدوات التي من شأنها أن تساعد على تحديد القيود الأساسية التي تحول دون التقدم بشكل أسرع والتركيز على الأهداف الإنمائية الأوثق صلة بالسياق في البلد المعني. أما 'دعم السياسات' فيهدف إلى تقديم الدعم المنسق والمشترك للسياسات في البلدان العاملة على الوفاء بأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. وفي هذا الصدد، يقدم البرنامج الإنمائي حزمة متكاملة من خدمات دعم السياسات التي تتوافق مع أولوياته في البرمجة. وتشمل هذه الخدمات –كما هو موضح في النشرة المعلوماتية- نطاقاً واسعاً من المجالات: كالحد من الفقر، والنمو الشامل للجميع والعمالة المُنتجة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية والصحة، والحصول على الماء والصحة العامة، والتخفيف من آثار التغير المناخي والتأقلم معه، والحصول إلى الطاقة المستدامة، والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البرية، وإدارة شؤون المياه والبحار، وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع.

إن البرنامج الإنمائي، وقد تجهز أتم تجهيز بهذه الحزمة المتكاملة من خدمات دعم السياسات، مستعد لتقديم الدعم للبلدان الشريكة من أجل التنفيذ الفعال لجدول الأعمال الإنمائي الجديد وجعل الرخاء الاقتصادي على المدى الطويل والرفاه الإنساني والبيئي حقيقة واقعة.

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

ما هو سبب أهمية هذا الأمر؟

يعاني العالم اليوم من انعدام المساواة أكثر من أي وقت مضى منذ أربعينيات القرن الماضي. **فقد تعاظم حجم التباين في الدخل والثروة في كثير من البلدان،** مما أعاق جهود إنجاز نتائج التنمية وزيادة الفرص المتاحة لبني البشر وقدراتهم وخاصة الفقراء منهم. وفي عينة مكونة من 116 بلداً زاد مستوى التباين في دخل الأسر بنسبة 11 في المائة بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في الفترة ما بين عامي 1990 و2010. إن حوالي نصف ثروة العالم يملكها اليوم 1 في المائة من السكان، وهي ثروة تصل إلى 110 تريليون دولار – أي 65 ضعف إجمالي ثروة النصف الأدنى من سكان العالم. من شأن هذه الفجوات في الدخل والثروة، مقرونة بسبل الرزق غير الآمنة والأسواق المتقلبة والخدمات غير الجديرة بالثقة، **أن تزيد من خطر وقوع كثير من الناس تحت خط الفقر.**

يعيق انعدام المساواة مسيرة التقدم في مجالات التغذية والصحة والتعليم بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان مما يضعف من القدرات البشرية اللازمة لعيش حياة كريمة. وقد قلّص انعدام المساواة من إمكانية الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية ومن فرص الحصول على هذه الموارد. ومن شبه المؤكد أن يؤدي تنامي حالة انعدام المساواة إلى تفكيك الجهود الرامية إلى بلوغ المرحلة الأخيرة من القضاء على الفقر المدقع والجوع.

يتناقض انعدام المساواة مع المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية، بما في ذلك المبدأ الذي تضمنته المادة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي جاء في نصها أنه «**يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق.**» إن تبني قادة العالم لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 في سبتمبر/ أيلول 2015 يعني أنهم قد التزموا بمحاربة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

يزيد التنامي في انعدام المساواة من التوترات السياسية والاجتماعية، كما أنه قد يكون السبب في اندلاع النزاع وعدم الاستقرار. ويتمخض عن ذلك ارتفاع مستويات المخاطر وهشاشة شاملة مما يُلحق الضرر بالنمو الاقتصادي، والحد من الفقر، والصحة والقدرة على الارتقاء اجتماعياً، ويُحدث تأثيراً سلبياً على مؤسسات الحوكمة والديمقراطية. كما أن لاتساع رقعة انعدام المساواة مضاعفات مهمة على النمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد العام، ويؤدي إلى استحواذ النخبة وتركيز السلطة السياسية وسلطة صنع القرار في يد قلة قليلة، والاستخدام غير الملائم لموارد حقوق الإنسان، وحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي مما يؤدي إلى تقليص الاستثمارات، وزيادة مخاطر الأزمات.

تعمل المستويات العالية لانعدام المساواة على إضعاف النمو الاقتصادي كونها تجرد الأسر متدنية الدخل من القدرة على الاحتفاظ بوضعية صحية ومراكمة رأسمال بشري ومادي. على سبيل المثال، قد تقود تلك المستويات إلى نقص الاستثمار في التعليم نظراً لعدم وجود خيار أمام الطلاب الفقراء سوى الذهاب إلى مدارس أقل جودة وبالتالي تزداد أرجحية عدم مواصلتهم تعليمهم الجامعي. نتيجة لذلك، قد تكون إنتاجية العمل أقل مما يمكن أن تكون عليه في بيئة تتسم بقدر أكبر من المساواة. وعلى نفس المنوال، تميل البلدان التي تعاني من مستويات أعلى من تباين الدخل إلى امتلاك مستويات أدنى من القدرة على الارتقاء الاجتماعي عبر الأجيال، حيث يشكل ما يكسبه الأهل عاملاً محدداً مهما لما سيتمكن الأبناء من كسبه. كما قد تؤدي زيادة تركيز الدخل إلى تقليل إجمالي الطلب ويضعف النمو نظراً لأن الأغنياء ينفقون قسماً من دخلهم يقل عن ذاك الذي تنفقه الشرائح ذات الدخل المتوسط والمتدني.

يلعب انعدام المساواة على مستوى المردود، لاسيما تباين الدخل، دوراً مهماً في تحديد التفاوت في مستوى رفاه الإنسان. يتجلى ذلك من خلال الرابط القوي بين التباين في الدخل والتباين في التغذية والصحة والتعليم. علاوة على ذلك، عندما يمارس أصحاب الامتيازات سيطرة وتأثيراً سياسيين جامحيّن وعندما يؤثر هذا التأثير السياسي في إمكانية الحصول على الموارد، فإن التباين في مستوى الدخل –على سبيل المثال- سيعرض للخطر الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفئات الأقل تمتعاً بالامتيازات وتحد من فرصها في تأمين رغد العيش. وعلى الرغم من أن وجود درجة معينة من التباين أمر ضروري في الاقتصاد القائم على السوق من حيث كونه يوفر حافزاً للتفوق والمنافسة والادخار والاستثمار في سبيل الارتقاء في المستوى المعيشي، إلا أن تنامي مستوى التباين في الدخل والثروة يظل أمراً شاغلاً.

انعدام المساواة هو ظاهرة متعددة الأبعاد ولا يقتصر على الدخل والثروة فقط. وبالتالي فإن التركيز الزائد على أوجه انعدام المساواة المتعلقة بتباين الدخل أو الثروة لا يمكنه أن يفسر بدقة أوجه انعدام المساواة في تباين في نوعية الحياة. يلامس المرء **عدم تكافؤ الفرص** في الأمور المتعلقة بالتعليم والصحة والأمن الغذائي والتوظيف والإسكان والخدمات الصحية وإمكانية اللجوء إلى القضاء، والموارد الاقتصادية. وقد يكون عدم تكافؤ الفرص **أفقياً ضمن نفس الجماعات أو عمودياً عندما لا يكون له ارتباط بالتمايز القائم على الجماعة.** وقد ينجم عن أشكال التمييز الممارس ضد جماعات بعينها تأثر كثير من الناس بأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز الذي ينتج، ويعيد إنتاج، تباينات عميقة بين الأجيال. وقد يواجه كثير من فئات السكان أو الجماعات التي تتعرض لأشد درجات الإقصاء والتجريد من السلطات والتمييز تمييزاً متأصلاً يتبدى في القوانين والسياسات والممارسات. ومن الأهمية بمكان الإقرار بالتطلع إلى دعم المساواة الرسمية – من خلال المساواة في الإجراءات- والمساواة الموضوعية أيضاً التي تتطلب المضي قُدماً نحو تكافؤ الفرص والنواتج، بما في ذلك عبر استثمارات أو تدابير إضافية تأخذ في الحسبان الاختلافات والتباينات والعقبات الهيكلية.

تلعب **عمليات الإقصاء الاجتماعي** التي تحركها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة **دوراً رئيسياً في تعميق جذور أوجه انعدام المساواة** في النواتج والفرص. يحرم الإقصاء الاجتماعي الكثيرين -ومنهم فقراء المدن والقرى، وجماعات السكان الأصليين، والأقليات الإثنية أو الجنسية، والأشخاص المصابون بإعاقات أو فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمهاجرون واللاجئون وخاصة أولئك غير الحائزين على وضعية قانونية منهم، والمهجرون داخلياً، والنساء والشباب- من الحقوق والفرص والقدرات التي تلزمهم من أجل الارتقاء بمستوى عيشهم. فعلى سبيل المثال، يعمل الكثير من العوامل المحركة للإقصاء الاجتماعي، كالوصم والتمييز والتجريم والتهميش، على الحد من إمكانية الحصول على خدمات الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية والخدمات الصحية وغير ذلك من الخدمات الأساسية مما يزيد من التعرض للمخاطر الصحية بالنسبة للأشخاص الأكثر هشاشة، كالرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومغايري الهوية الجنسية والعاملين في مجال الجنس.

يبدو **انعدام المساواة في النواتج ثابتاً على نحو مدهش بالنسبة لبعض الأفراد أو الجماعات،** بمن فيهم أولئك المحرومون والمهمشون من فئات السكان (كالنساء والأقليات والشباب) مما يوحي بأن العوامل المرتبطة بالتحيز والتمييز تواصل وبقوة تعميق أوجه انعدام المساواة وإعادة إنتاجها. يؤدي التقاسم غير المتكافئ للمسؤوليات العائلية غير مدفوعة الأجر والتي تقع على عاتق النساء إلى حالات انعدام المساواة القائمة على نوع الجنس في سوق العمالة الأمر الذي يُنتج بدوره انحيازاً إضافياً في الطريقة التي تتم بها هيكلة نظم الحماية الاجتماعية مما ينتج عنه قدرة غير متساوية في إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية للنساء ومستوى تغطية تلك الحماية وتقديمها لهن. قد تنجم أوجه انعدام المساواة داخل الأسرة في العمل والدخل والثروة في حدوث تفاوتات داخل الأسرة من حيث درجة الفقر. إلا أنه يصعب التمييز بين معدلات الفقر داخل الأسر لأن المقاييس الحالية للفقر تعتمد على بيانات الدخل أو الاستهلاك التي يتم جمعها على مستوى الأسرة.

تمثل الأعمال الحرة النسائية مصدراً غير مستغَّل للابتكار وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي في العالم النامي. تتأثر صاحبات الأعمال، شأنهن شأن نظرائهن من الذكور، بالبيئة العامة للأعمال التجارية التي يعشن بها. ولكن **المؤسسات الرسمية أو الظروف الثقافية تخلق عوائق جديدة أمام النساء مما يصعّب عليهن البدء بتأسيس مشروع تجاري أو تنميته.** وتتنوع العوائق التي تقف في طريق المشاريع النسائية: إذ تواجه النساء عقبات أكبر في الحصول على القروض والتدريب والشبكات والمعلومات بالإضافة إلى مواجهتهن للقيود القانونية والسياساتية. يمكن للتنمية الاقتصادية المحلية القائمة على النهج المناطقي أن تتصدى لقضايا تزايد المنافسة العالمية ومقدرة السكان على التنقل والتقدم التكنولوجي وما يترتب على ذلك من فروقات مكانية واختلالات، وذلك عن طريق تعزيز التنمية الاجتماعية-الاقتصادية الشاملة للجميع مع التركيز على فئات السكان المقصاة والمهمشة.

تؤثر الأمراض الوبائية كفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا وأمراض المناطق المدارية المهملة على نحو غير متناسب على فئات السكان الفقيرة والمهمشة وتضر بالصحة وإنتاجية البالغين. كما أن العبء الاجتماعي والاقتصادي للأمراض غير السارية الواقع على كاهل الفقراء آخذ أيضاً في التنامي بسرعة. وتقول التقديرات إن إجمالي الخسائر في الناتج الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط جراء الأمراض غير السارية قد يتخطى مبلغ 20 تريليون دولار بحلول عام 2030. وغالباً ما يتم تسديد مصاريف الرعاية الصحية في هذه البلدان من النفقات الفعلية مما يحول دون توجه دخل الأسرة نحو تراكم الأصول والتعليم والأمن الغذائي. وفي غياب الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية الفعالة ومعقولة التكلفة، قد تلجأ الأسرة إلى تراكم الديون و/أو تصفية الموجودات المدرة للدخل لتسديد تكاليف الرعاية الصحية. تعمل الدفعات المباشرة لتسديد تكاليف الرعاية الصحية على إفقار ما يصل إلى 150 مليون شخص في السنة، على مستوى العالم.

تمثل الهجرة الدولية أو الداخلية استراتيجيات رئيسية بالنسبة للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية للعمل على التقليل من أوجه انعدام المساواة ورفع مستويات التنمية البشرية. تعد الهجرة في الغالب استراتيجية تأقلم تفضي إلى تحقيق مكاسب ضخمة للغاية على صعيد الدخل بالإضافة إلى تحقيق نتائج أكبر في مجالي التعليم والصحة بالنسبة للمهاجرين. ويمكن لإسهامات المهاجرين من خلال نقل التكنولوجيا والاستثمارات والتحويلات المالية أن يسهم أيضاً في تنمية المجتمع المحلي والتنمية الوطنية والتقليل من الفقر وانعدام المساواة. بالمقابل، **قد تعمل الهجرة على زيادة حالة انعدام المساواة القائمة سوءاً** إذا ما حوصر الفقراء وعجزوا عن تسخير الإمكانات الإيجابية للهجرة. قد لا يمتلك المهاجرون، وخاصة أولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشة، الوسائل التي تمكنهم من ضمان حقوقهم أو السعي إلى الحصول على الحماية من مزودي العدالة الرسميين وغير الرسميين ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. وفي عام 2013، كان نحو نصف عدد المهاجرين الدوليين على مستوى العالم، والمقدَّر بنحو 232 مليون مهاجر، من النساء. تواجه النساء تحديات خاصة فيما يتعلق بالهجرة غير القانونية وهشاشة الوضع إزاء الاتجار بالبشر وسوء المعاملة. وبسبب عوامل من قبيل التنميط الجنساني، تميل النساء إلى التركز بشكل رئيسي في قطاع الخدمات الذي يسجل مستويات أعلى من التوظيف غير الرسمي، كما أنهن يتلقين أجوراً أقل من الرجال حتى لو كن على قدر مساو من الكفاءة والانخراط في أنشطة مماثلة، ويمتلكن -بالتالي- إمكانية محدودة للوصول إلى الأنظمة الاجتماعية والقانونية.

أوجه انعدام المساواة المكانية والمناطقية عالية وآخذة في التزايد، حيث توجد تباينات بين المناطق الريفية والحضرية وبين المناطق المتمتعة وغير المتمتعة بميزة جغرافية. ففي المناطق النامية، على سبيل المثال، هناك تباين قيمته 31 نقطة-نسبة مئوية بين المناطق الريفية والحضرية في عدد حالات الولادة التي يُشرف عليها موظفو صحة مهرة. وقد يكون انعدام المساواة بين المناطق أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في انعدام المساواة العام في بعض البلدان لاسيما إذا ما واكبها تقسيم عنصري أو إثني. علاوة على ذلك، بمقدور أوجه انعدام المساواة المكاني أن تخلق أثراً غير متناسب على المناطق في مواجهة الكوارث الطبيعية أو الأزمات.

يمكن للتجارة الدولية أن تلعب دوراً مهماً في زيادة مستويات التنمية البشرية والحد من الفقر على نحو مستدام عن طريق توسيع الأسواق ورفع الإنتاجية والتعجيل بنقل التكنولوجيا وخاصة عندما يكون لذلك أثر حساس على الجانب الصحي. إن **الثغرات في القدرة الإنتاجية والافتقار إلى تنوع الصادرات والإدارة الاقتصادية الضعيفة والقيود المؤسساتية** تضع العراقيل أمام تكامل كثير من البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نمواً، تكاملاً تاماً مع الاقتصاد العالمي. ففي عام 2013، شكلت التي صدرتها أقل البلدان نمواً ما نسبته 1.1 في المائة من التجارة العالمية. إضافة إلى ذلك، **تعترض التكاليف المرتفعة للتجارة والسياسات التجارية الحمائية وغير ذلك من العقبات سبيل الإمكانات الاقتصادية لكثير من الدول الأشد فقراً،** من خلال إنهاء الطلب العالمي على سلعها بسبب ارتفاع السعر المعروض. تتعرض الاقتصادات النائية والصغيرة والتي لا منفذ لها على البحر للتهميش بسبب التكاليف التجارية التي تعبر عن الجغرافيا وليس القدرة. وتتأثر الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتكاليف التجارية على نحو غير متناسب. وتعدُّ هذه الشركات أحد المحركات الأساسية للنمو والوظائف كما أنها تعد مخرجاً من حالة الفقر.

تؤثر السياسة التجارية على تمكين المرأة اقتصادياً ورفاهيتها. وبما أن للمرأة والرجل دورهما الاقتصادي والاجتماعي المتميز وبما أنهما يمتلكان إمكانية مختلفة للوصول إلى الموارد والتحكم بها، بسبب عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية-ثقافية، فإن تأثير السياسات التجارية على أنشطتهما الاقتصادية والاجتماعية يميل للاختلاف. إن احتمالية تضرر النساء من الآثار السلبية لتحرير التجارة ومواجهة تحديات أضخم في الاستفادة من الفرص التي تنطوي عليها التجارة أكبر منها عند الرجال. ويعود ذلك إلى الانحياز الجنساني في التعليم والتدريب، وانعدام المساواة بين الجنسين في توزيع الدخل والسيطرة على الموارد، بالإضافة إلى عدم تساوي إمكانية الحصول على معطيات مُنتجة كالقروض والأرض والتكنولوجيا، الأمر الذي يُترجم إلى فروقات مهمة بين الجنسين في التوزيع المهني. وفي الوقت الذي يختلف فيه تأثر الرجال والنساء بسياسات التجارة، فإن انعدام المساواة بين الجنسين يؤثر بالمقابل على نتائج السياسة التجارية والنمو الاقتصادي. وتثبت –بالتالي- تجارب حديثة في مجال تحرير التجارة وأثرها على المساواة بين الجنسين بقوة ضرورة إدماج مفاهيم المساواة بين الجنسين في تصميم وتنفيذ سياسة التجارة العامة.

في عالم يواجه شحاً في الموارد المالية وتصاعداً في التحديات الإنمائية، تكافح الدول في أغلب الأحيان من أجل تنفيذ استراتيجيات تحولية للتنمية المستدامة. وتتراوح التقديرات المتعلقة باحتياجات الاستثمار من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية بين 3.3 تريليون دولار و 4.5 تريليون دولار في السنة، تذهب بشكل رئيسي للبنية التحتية الأساسية، والأمن الغذائي، والتخفيف من حدة آثار التغير المناخي والتأقلم معه، والتعليم والصحة. وفي الوقت ذاته، أدى تطوير وإدماج الأسواق المالية إلى زيادة عدد الخيارات المتاحة لتعزيز الاستثمارات في التنمية المستدامة. وقد تولدت فرص جديدة على صعيد تحفيز وتجميع الموارد واستخدامها بفعالية أكبر من أجل مواجهة هذه التحديات الإنمائية وإدارة المخاطر على نحو أفضل. إن الحرص على مقدرة جميع البلدان، لاسيما البلدان الأشد فقراً والأكثر هشاشة، على الوصول إلى فرص التمويل يعدُّ أمراً أساسياً من أجل الحد من انعدام المساواة في كافة البلدان وتعزيز النمو الشامل للجميع وتحقيق التنمية المستدامة.

على الرغم من التحديات الهائلة التي تنطوي عليها مواجهة أشكال انعدام المساواة إلا أن ثمة ما يدعو إلى التفاؤل. لقد بات ممكناً اليوم إيقاف أوجه انعدام المساواة المتنامية واستئصال الفقر المدقع، بل وعكس اتجاههما. ثمة مجال للرأي والمشاركة أكثر من أي وقت مضى، وذلك مع تزايد عدد البلدان التي أخذت تنحى باتجاه النظم السياسية الديمقراطية وتستجيب للمطلب الشعبي المتنامي. كما أن للمعرفة والتجارب الابتكارية دور في جعل العمل على تحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية بشكل متزامن أمراً ممكناً. إن الخروج بأقصى قدر ممكن من الفائدة من هذا الزخم، فيما يجري تطبيق تدابير للتخفيف من حدة المخاطر ومنع فقدان المكاسب التي تحققت قبل اندلاع الأزمات، سيمثل واحدة من المهمات الإنمائية الكبرى في العقود القادمة.

انعدام المساواة – حقائق أساسية

UNDP

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

انعدام المساواة على مستوى النتائج

حوالي نصف ثروة العالم يملكها اليوم **1%** من السكان– أي **65** ضعف إجمالي ثروة النصف الأدنى من سكان العالم

تكسب الفئة الأغنى من سكان العالم ونسبتها **8%** نصف إجمالي دخل العالم.

تعيش أكثرية كبيرة من الأسر في البلدان النامية –أكثر من **75%** من السكان– في مجتمعات توزيع الدخل فيها اليوم أقل عدالة مما كان عليه في تسعينات القرن الماضي.

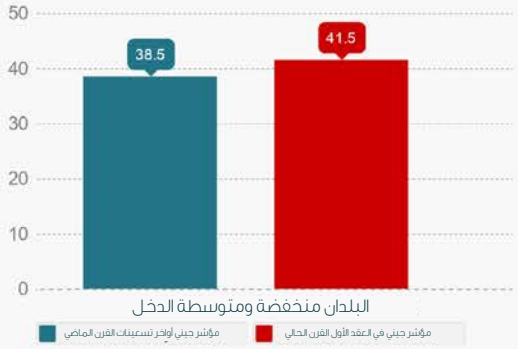

في عينة مكونة من ١١٦ بلداً زاد مستوى التباين في دخل الأسر بنسبة **11%** بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في الفترة ما بين عامي **1990** و**2010**

عدم تكافؤ الفرص

أدت نفقات الرعاية الصحية المسددة مباشرة إلى إفقار ما يصل إلى **150** مليون شخص في السنة، على مستوى العالم

في المناطق النامية، هناك تباين قيمته **31** نقطة– مئوية بين المناطق الريفية والحضرية في عدد حالات الولادة التي يُشرف عليها موظفو صحة مهرة

يلامس المرء عدم تكافؤ الفرص في الأمور المتعلقة بالتعليم والصحة والأمن الغذائي والتوظيف والإسكان والخدمات الصحية وإمكانية الوصول إلى العدالة والموارد الاقتصادية

يفاقم عدم تكافؤ المساواة من حدة الفقر ويحد من قابلية الارتقاء اجتماعياً.

بمقدور خصائص من قبيل نوع الجنس والظروف الاقتصادية والجغرافيا والإثنية أن توقع مجموعات كبيرة من الناس في شراك الفقر وأن تؤثر على إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

تلعب عمليات الإقصاء الاجتماعي دوراً رئيسياً في ترسيخ انعدام المساواة على صعيد النتائج والفرص.

تتراوح التقديرات المتعلقة باحتياجات الاستثمار من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية بين **3.3** تريليون دولار و **4.5** تريليون دولار في السنة

تعد سهولة الوصول إلى فرص التمويل، لاسيما من قبل البلدان الفقيرة والأكثر هشاشة، غاية في الأهمية بالنسبة لتعزيز النمو الشامل للجميع والحد من انعدام المساواة

يمكن للتجارة الدولية أن تلعب دوراً مهماً في زيادة الموارد اللازمة لرفع مستويات التنمية البشرية والحد من الفقر على نحو مستدام

ما الذي نقدمه

يعمل البرنامج الإنمائي مع البلدان التي ينشط فيها البرنامج على تصميم وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة التي تعزز النمو الشامل للجميع. وتكمن قوة البرنامج الإنمائي في شبكته الواسعة من البلدان – **حيث يتواجد في أكثر من 170 بلداً وإقليماً ويضطلع بعملية التنسيق الأساسي داخل المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، ويمتلك قدرة مثبتة في دعم جهود الحد من الفقر وانعدام المساواة والإقصاء وحماية النظم الإيكولوجية الحيوية.** يُعتبر البرنامج الإنمائي شريكاً موثوقاً وداعياً للفعاليات من قبل نظرائه الوطنيين بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني. ونحن نشجع مشاركة المواطنين ونعمل على تيسير مشاركة أصحاب المصلحة والحوار بينهم من أجل صياغة سياسات عامة استراتيجية شاملة وبناء مجتمعات شاملة للجميع. يطبق البرنامج الإنمائي معاييره الاجتماعية والبيئية المعتمدة وآلية المساءلة المرتبطة بها، وبذلك يكفل تطبيق الضمانات المناسبة الخاصة بتجنب وقوع ضرر محتمل على الناس والبيئة وإدارته والتخفيف من آثاره، في كافة أعمال البرمجة. يتوافق عملنا في مواجهة انعدام المساواة توافقاً تاماً مع **الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة في الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.** بالإضافة إلى الأبعاد ذات الصلة من الأهداف الأخرى. يقدم البرنامج الإنمائي الخدمات التالية للبلدان بالاشتراك مع عدد كبير من الجهات الفاعلة:

مساعدة البلدان على تحسين عملية **تصميم الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية والتدخلات البرمجية على المستويين الوطني** ودون الوطني وتنفيذ تلك الاستراتيجيات والسياسات والتدخلات على النحو الفعال بما يضمن أن يقود النمو الشامل للجميع إلى تحفيز التحول في البنية الاقتصادية والوصول إلى المهمشين والحد بصورة كبيرة من المخاطر والغبن في المجال الصحي والفقر. إننا نعمل مع الحكومات الوطنية ودون الوطنية من أجل **تطوير أدوات تحليلية وأطر للسياسات وطرق تمويل وأنظمة للإدارة المعرفية** من أجل النهوض بعملية التخطيط الاستراتيجي المتكامل بغية دفع عجلة التنمية المتوازنة والشاملة للجميع.

تعزيز **الترتيبات الحوكمية مشتركة القطاعات ومتعددة المستويات التي تتسم بالفعالية والشفافية والمساءلة والتي تستجيب لاحتياجات الجميع** وبوجه خاص لاحتياجات الفئات الأشد فقراً وتهميشاً. يشتمل ذلك على بناء قدرات الحكومات الوطنية ودون الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة لمواجهة المحددات الاجتماعية لأوجه انعدام المساواة بصورة فعالة وخاصة عن طريق آليات معززة للحوكمة.

تقديم المساعدة الفنية بهدف **تحسين عملية تقييم أثر السياسات المالية والاجتماعية على الفقر وانعدام المساواة.** يدعم البرنامج الإنمائي البلدان في عملية الإصلاح المالي التي تسهم في التقليل من انعدام المساواة من خلال عمليات محاكاة مالية مصغرة تقوم بتحليل وتوضيح الآثار التي تتركها التدخلات الخاصة بالسياسات المالية والاجتماعية على الفقراء والفئات الأكثر هشاشة.

مساعدة الشركاء على تطبيق **ضمانات اجتماعية وبيئية وآليات قوية لتقديم الشكاوى،** وذلك كأداة لإدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية في عمليات التخطيط والتنفيذ الإنمائيين. تهدف مثل هذه الآليات إلى ضمان سماع صوت المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار، وحماية السكان المعرضين للمخاطر والموارد الطبيعية من الاستغلال والأذى غير المتعمد. ويقدم البرنامج الإنمائي هذا الدعم من خلال تقييم وتعزيز السياسات والقوانين والأنظمة ذات الصلة، وتعزيز القدرة على تنفيذ الضمانات ومراقبة تنفيذها، وإشراك أصحاب المصلحة والحوار معهم، وتقييم جوانب القوة والثغرات فيما يتعلق بآليات التظلم الوطنية و/أو القطاعية، وتعزيز آليات التظلم عن طريق تحسين مستوى الشفافية في المؤسسات المحلية والوطنية وسهولة الوصول إليها ومصداقيتها وقدراتها.

دعم البلدان في ميدان **معالجة القوانين والسياسات التي تعزز الوصم والتمييز وتزيد من حجم انعدام المساواة والإقصاء.** ويشتمل ذلك على إصلاح البيئات القانونية والسياساتية والتنظيمية التي لا تزال تضعف من الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والاستجابات الصحية في كثير من البلدان. وبوجه خاص، فإن التجريم مفرط العمومية لانتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية والقوانين التي تجرم العمل في مجال الجنس، وتعاطي المخدرات وممارسة الجنس بين الرجال، والقوانين

والسياسات التي تقيد عملية الحصول على الأدوية معقولة السعر أو تلك التي تخفق في ضمان المساواة للمرأة وحماية الأطفال، يمكنها جميعاً أن تزيد من إمكانية التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتعمل كعقبات تعيق عملية الوقاية من الفيروس ومعالجته.

المساعدة في **تصميم أنظمة الحماية الاجتماعية وتوسعتها وتنفيذها** بحيث يكون الإنسان محور اهتمام هذا الأنظمة وأن تكون أنظمة قائمة على حقوق الإنسان وعلى ركيزتي شمول الجميع والشمولية. كما أننا نساعد في مأسسة نهج شامل إزاء الحماية الاجتماعية التي تهدف إلى الانتقال نحو استجابات أكثر تنسيقاً واتساقاً في سياق الفقر والغبن في المجال الصحي والهشاشة والإقصاء. إضافة إلى ذلك، يدعم البرنامج الإنمائي الشركاء الوطنيين في مجال رفع مستوى مراعاة تدابير الحماية الاجتماعية للاعتبارات الجنسانية.

مساعدة البلدان على صياغة **جدول أعمال فعال للحوكمة المحلية والتنمية المحلية** ودعم مجموعة من الجهود في سياقات مختلفة (ريفية وحضرية وبيئات مستقرة وأخرى متأثرة بأزمات). تعد الحوكمة المحلية الفعالة عاملاً أساسياً في مجال الحد من انعدام المساواة بكافة أشكالها وتمتين العلاقات بين الناس والمؤسسات العامة. يعمل البرنامج الإنمائي على الارتقاء بعملية الحوكمة المحلية والتنمية المحلية التي تنطوي على التزويد الشامل والمتساوق للمدخلات الأساسية لنظم الحوكمة المحلية: بتيسير المساءلة الديمقراطية، وتوطيد أركان سيادة القانون والأمن، وبناء قدرة إدارية على إدارة التنمية وتقديم الخدمات، وتعزيز الموارد المالية والتمكين، والتزويد بمهارات جمع المعلومات المكانية وإدارتها، والتعجيل بتشكيل رأس المال الاجتماعي.

الإسهام في تقليل احتمالية نشوب نزاع عن طريق **تعزيز التماسك الاجتماعي وتمكين الدول والمجتمعات المحلية من التعامل مع أوجه انعدام المساواة** كي تصبح أكثر منعة في مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية. ويتم القيام بذلك من خلال تقديم الدعم المعد خصيصاً للقدرات الوطنية الأساسية وقدرات الحوكمة المحلية اللازمة لمساعدة البلدان على النأي عن النزاع والتوجه نحو التغيير اللاعنفي. كذلك يتمم عمل البرنامج الإنمائي الجهود السياسية والدبلوماسية الرئيسية المبذولة من أجل فض النزاع والوساطة، وذلك عن طريق تزويد المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء من حكومات ومنظمات مجتمع مدني بالتحليل الاستراتيجي إلى جانب دعم البرامج والسياسات.

مساعدة البلدان المتأثرة بأزمات من خلال تعزيز **احترام حقوق الإنسان والانتصاف لانتهاكات حقوق الإنسان. إن اتّباع نهج قائم على حقوق الإنسان** في البرمجة الإنمائية، وهو مبدأ من مبادئ الالتزام بالنسبة للبرنامج الإنمائي على المستوى العالمي، من شأنه أن يعمل على بناء قدرات كل من المكلفين بالمسؤولية وأصحاب الحقوق ويمكّننا من فهم أوضاع الجماعات والأفراد الخاضعين للإقصاء والتهميش مما يساعد في تحليل الديناميات المعقدة للسلطة وفهم الأسباب الجذرية للتمييز وانعدام المساواة البنيوية. يدعم البرنامج الإنمائي أيضاً النظم الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان إذ قدم الدعم لأكثر من 100 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ومؤسسة للتحقيق في التظلمات وهيئات معنية بالمساواة وقضايا الجنسين ومؤسسات إشرافية مستقلة أخرى من أجل تنمية قدراتها وتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بصفتها حجر الزاوية في أنظمة حقوق الإنسان الوطنية.

تعزيز **نمو السوق المستدام والشامل للجميع** من خلال تطوير سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية وتوسيعها وتخضيرها والحد من مخاطرها، وذلك في القطاعات الرئيسية التي توفر سبل الرزق وفرص العمل كالأعمال التجارية الزراعية والسياحة والطاقة المتجددة وبيع التجزئة والتعدين ومشاريع ضخمة رؤوس الأموال.

دعم الدول في مجال **بناء القدرات وخلق البيئة المواتية لفرص العمل المنتجة واللائقة** للفئات المحرومة، بما في ذلك النساء والشباب. ويشتمل الدعم على تطوير وتنفيذ الأطر المؤسساتية والتشريعية والسياساتية والمساعدة في إزالة العوائق البنيوية التي يواجهها الفقراء وفئات المحرومين في سوق العمالة.

دعم البلدان في مجالات التحفيز على خلق فرص العمل عن طريق **مساعدة المنتجين 'أصدقاء التنوع الأحيائي' على الولوج إلى أسواق جديدة، وتشجيع مبادرات السياحة القائمة على الطبيعة** التي تدر دخلاً على المجتمعات المحلية، ودعم سبل الرزق المستدامة في مجال جني المحاصيل، والاستفادة من اتفاقيات الشراكة المعنية بالموارد الوراثية. ونحن نشجع ضمان حيازة الأراضي، والإدارة الفعالة للمناطق المحمية وتوسيع تلك المناطق، ومشاريع إعادة التأهيل الضخمة لتعزيز سبل الرزق وزيادة عائدات السياحة وفرص العمل. كما نقدم الدعم للشركاء في التأكد من مراعاة إدارة الموارد الوطنية للاعتبارات الجنسانية بما في ذلك التأكد من المشاركة الكاملة للنساء في صنع القرارات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية وإدارتها وحمايتها.

الدعوة إلى إقامة **شراكات مع القطاع الخاص** عبر عدد كبير من البرامج ومن ضمنها المرفق الأفريقي للأسواق الشاملة للجميع، وذلك لتشجيع الأسواق المستدامة الشاملة للجميع، وتحقيق عائدات ضريبية من أجل تمويل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الضرورية، والنهوض بالصحة وحقوق الإنسان، وتطوير حلول جديدة ومبتكرة تساعد في التصدي لتحديات التنمية. ويساعد البرنامج الإنمائي في تعزيز وتنمية القدرات المتعلقة بتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية

وحقوق الإنسان، وخاصة في القطاعات الاستراتيجية كقطاع الصناعات الاستخراجية والمساهمة في الأنشطة الاقتصادية المسؤولة التي تعود بفوائد اجتماعية بما في ذلك على المجتمعات المحلية. ويشجع البرنامج الإنمائي التنمية الاقتصادية المحلية الشاملة للجميع حيث يعمل على تيسير قيام شراكات بين القطاعين العام والخاص وفضاءات تشاركية لإشراك أصحاب المصلحة بما يعزز من قدرتهم على صياغة استراتيجيات وخطط وترتيبات حوكمية إنمائية محلية تراعي احتياجات كافة الفاعلين، ودفع عجلة التنمية المستدامة لاسيما بالنسبة للأشد فقراً وتعرضاً للإقصاء.

تعزيز **مبادرات تنمية الأعمال الحرة** من قبيل تقديم التدريب وبدء العمل بمشاريع صغيرة والارتقاء بها وتنمية مهارات الأعمال التجارية. والغاية من ذلك هي إنشاء وتفعيل الأطر المؤسساتية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خاصة في القطاعات كثيفة العمالة (منخفضة الإنتاجية) التي يؤلف الفقراء السواد الأعظم من العاملين فيها. ونقدم أيضاً الدعم لصاحبات الأعمال الحرة من أجل التغلب على العقبات المؤسساتية والثقافية التي تمنعهن من تشغيل شركة تجارية والمساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية.

دعم البلدان في عملية **صياغة وتنفيذ سياسة وطنية شاملة وأطر مؤسساتية خاصة بالهجرة، بما في ذلك تعزيز قدرة الحكومات على إدماج مسألة الهجرة في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الإقليمية والوطنية** ودون الوطنية. ونحن نعمل أيضاً مع المجتمعات المحلية المضيفة ومجتمعات العودة بهدف التصدي للعوامل المحلية الدافعة للهجرة والأسباب الجذرية للتهجير (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) مع تسخير إمكانات الهجرة لغايات التنمية المستدامة وإدارة آثار الهجرة (إلى) والهجرة (من) والهجرة الداخلية والتهجير.

تقديم الدعم للبلدان، وخاصة أقل البلدان نمواً، على المستوى الدولي والإقليمي والوطني في **مجال تسخير فرص التجارة من أجل تحفيز النمو الشامل للجميع.** على المستوى العالمي، يدعو البرنامج الإنمائي إلى تطبيق نظام تجاري عادل ومفتوح ومتعدد الأطراف يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. يشجع البرنامج الإنمائي على التكامل الإقليمي وتطوير استراتيجيات للتجارة الإقليمية لدفع عجلة النمو المستدام والعادل. ويدعم البرنامج الإنمائي أيضاً تكامل السياسات على المستوى الوطني بما يمكِّن البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نمواً، على إدماج سياسات تجارية تصب في صالح الفقراء والصالح الصحي في عملية صياغة الاستراتيجيات، ويساعد في تحديد النقص في القدرات والحلول اللازمة للتغلب على مثل هذه التحديات.

تقديم **المساعدة الاستراتيجية في مجال تحفيز الاستثمار في التقنيات والممارسات والمشاريع الخضراء** التي ستمهد الطريق أمام التنمية المستدامة المنطوية على قدر أعظم من الشمول للجميع. ونحن نعمل مع عدد من البلدان من أجل تطوير حلول مالية في مجال الإدارة المستدامة لسلع وخدمات النظم الإيكولوجية، والارتقاء بمستوى إدارة شؤون المياه والبحار، ورفع مستوى التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره، والطاقة النظيفة المستدامة بأسعار ميسَّرة، والإدارة المستدامة للمواد الكيماوية والنفايات. ولتحقيق ذلك، يدعم البرنامج الإنمائي الشركاء الوطنيين في مجال تخطيط مجموعة من الصناديق البيئية الرأسية والوصول إليها وإنجازها وتنويعها وتوسيعها وترتيب تسلسلها –كمرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريـال والصناديق الاستئمانية متعدد المانحين المدارة من قبل منظومة الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات والصندوق الاستئماني المواضيعي التابع للبرنامج الإنمائي- إلى جانب ضم مصادر تمويل عامة وخاصة أخرى إلى هذا التمويل. ويستخدم هذا التمويل لتنمية القدرات وإزالة العقبات المنبثقة عن السياسات والأنظمة وتوسيع الأسواق الخضراء، أو تحويلها، من أجل زيادة المنعة والحد من الفقر وانعدام المساواة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل

الحماية الاجتماعية

بدعم من البرنامج الإنمائي، أبلغ نحو 75 بلداً عن تحقيق نتائج إيجابية في مجال **دعم الحماية الاجتماعية للجماعات التي تعاني من الهشاشة والتمييز.** ففي عام 2013 وحده، استفاد 15 مليون شخص من إجراءات الحماية الاجتماعية في 72 بلداً. واشتملت نتائج ذلك على تحسين قدرات الحكومات على وضع وتنفيذ سياسات في مجال آليات الحماية الاجتماعية وآليات شبكات الأمان الاجتماعي غايتها التخفيف من الاحتياجات المالية الشرائح السكانية الفقيرة والمهمشة وإجراء إصلاحات لزيادة إمكانية انتفاع هذه الشرائح –بما في ذلك النساء- من برامج الحماية الاجتماعية، والحرص على أن برامج الحماية الاجتماعية يجري ربطها على نحو أفضل بتغطية الخدمات الأساسية وتوزيعها فيما يتم الوصول إلى الفئات المستهدفة في مناطق المدن والأرياف. وقد أتاح التعاون بين بلدان الجنوب نقل المعرفة المتعلقة بالحماية الاجتماعية ونماذجها وخاصة تلك التي تستند إلى آليات التحويل النقدي، مما يدعم السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

احتفلت **البرازيل** في عام 2013 بالذكرى السنوية العاشرة لانطلاق برنامج 'بولسا فاميليا' للحماية الاجتماعية، وهو برنامج معروف عالمياً بتقديم الرعاية الصحية والتعليم للأسر الفقيرة. وقد انتشل هذا البرنامج 36 مليون شخص من براثن الفقر المدقع وأسهم بشكل كبير في تخفيض معدلات الفقر من 9.7 في المائة إلى 4.3 في المائة. وقد استفاد من هذا البرنامج 50 مليون شخص من ذوي الدخل المتدني. وقد عمل البرنامج الإنمائي مع وزارة التنمية الاجتماعية ومحاربة الجوع على تصميم هذا البرنامج وهيكلته وتنفيذه.

وفي **الهند**، أنشأ كثير من العاطلين عن العمل -ومن ضمنهم عمال مهاجرون يكسبون دخلهم من خلال أعمال غير نظامية- شبكة آمنة على شكل قانون دُعي بقانون ضمان التوظيف الريفي الوطني (NREGA). وقد ساعد هذا القانون في إبطاء حركة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، بل وفي عكس اتجاهها في بعض الحالات. إن البرنامج الإنمائي شريكٌ رئيسيٌ في برنامج ضمان العمل هذا، حيث عمل على تعزيز قدرة الحكومة على تنفيذه عن طريق إنشاء أمانة فنية تضم خبراء في الرصد والتدريب والاتصالات. وساعد البرنامج في توعية الناس بهذا القانون عن طريق تعريفهم بحقوقهم والمزايا التي يقدمها لهم البرنامج. وقد ثبت أن لذلك دور حاسم في إيجاد طلب على العمل. وساعد البرنامج أيضاً في ضمان الشفافية في دفع الأجور والفعالية في الإدارة عن طريق تطبيق تقنيات مبتكرة من قبيل البطاقات الذكية والأجهزة البيومترية وأجهزة الصراف الآلي وكذلك عن طريق رقمنة المعلومات. وقد تمكن هذا البرنامج من الوصول إلى أكثر من 200 مليون إنسان من أشد الناس فقراً في الهند، 50 في المائة منهم من النساء و23 في المائة من الطوائف المصنفة و17 في المائة من القبائل المصنفة.

وفي **ميانمار**، قدم البرنامج الإنمائي مساعدة في الحماية الاجتماعية وذلك من خلال 194 بنكاً للأرز حيث تمكن من الوصول إلى 89,847 شخصاً (52 في المائة منهم نساء). وقد ساعدت بنوك الأرز هذه في الحد من انعدام الأمن الغذائي في صفوف الأسر الفقيرة، وخاصة خلال موسم الأمطار وقبل موسم فلاحة الأرض.

وفي **الهند**، دعم البرنامج الإنمائي شبكات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بمن فيهم نساء مصابات بالفيروس أو متضررات بسببه كي يتيح لهم التعبير بشكل أفضل عن احتياجاتهم وفهم الحماية الاجتماعية والمطالبة بشمولهم بها. كذلك أيد البرنامج الإنمائي وقدم الدعم الفني للوزارات المعنية على مستوى الولايات والحكومة المركزية ولمنظمات المجتمع المدني من أجل توسيع نطاق معايير الشمول بالحماية الاجتماعية في برامج الحماية المعمول بها حالياً في الهند، بما في ذلك ربط تلك البرامج بالمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات الأكثر هشاشة. فعلى سبيل المثال، تم تعديل برامج التقاعد بحيث تشمل النساء اللواتي يترملن بسبب وفاة أزواجهن بالإيدز، فيما تم تقديم المساعدة القانونية والتغذية للمصابين بالفيروس. واستفادت نحو 24,854 امرأة من التعديلات التي أُجريت على سياسة التقاعد عام 2013. إضافة إلى ذلك، تزايد مستوى تغطية الولايات لتكاليف سفر مرضى الفيروس إلى مراكز العلاج. وفي عام 2013، استفاد من هذا البرنامج أكثر من 213,000 شخص. ويجري تطبيق هذا الابتكار في السياسات في بلدان أخرى في المنطقة بما في ذلك كمبوديا والصين وإندونيسيا وفيتنام.

تفعيل الأطر القانونية والسياساتية

دعم البرنامج الإنمائي أكثر من 80 بلداً في مجال خلق البيئة القانونية والسياساتية المواتية بغية التخلص من أوجه انعدام المساواة البنيوية.

يدعم البرنامج الإنمائي من خلال برنامجه للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات (REDD+) أكثر من 20 بلداً في جهود استعراض وتعزيز سياساتها وقوانينها وأنظمتها الوطنية بما يكفل انسجامها مع الضمانات البيئية التي تم التفاوض حولها دولياً. كذلك يدعم البرنامج الإنمائي العديد من البلدان لتعزيز أنظمتها الوطنية لمعالجة تظلمات الأشخاص المتضررين من آثار اجتماعية وبيئية معاكسة. ويسهم هذا الدعم في الحد من انعدام المساواة البنيوي عن طريق تعميم المبادئ والمعايير الأساسية للمشاركة والمساءلة وعدم التمييز والحماية والشفافية في السياسات وعمليات التخطيط الوطنية.

أنشأ البرنامج الإنمائي اللجنة العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والقانون بهدف تعزيز الإصلاحات القانونية والسياساتية التي تحمي حقوق الإنسان في سياق فيروس نقص المناعة البشرية وتحد من التمييز ضد

فئات سكانية مهمة مهمشة. وقد باشر أكثر من 80 بلداً في أنشطة تولت متابعة تنفيذ توصيات اللجنة وذلك بدعم من البرنامج الإنمائي. وقد أجرت الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في 86 بلداً تقييماً للبيئات القانونية وحوارات وطنية. ونتيجة لذلك، فقد اعترفت كل من **بنغلاديش والهند ونيبال وباكستان** بمغايري الهوية الجنسية (*hijra*) بصفتهم نوعاً جنسانياً ثالثاً. وتقدم شبكة قانونية تُعنى بفيروس نقص المناعة البشرية المصابين بالفيروس في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى **(أرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا وجورجيا وكازاخستان وجمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي وأوكرانيا)** بالمساعدة القانونية المجانية وعالية الجودة. وفي أفريقيا، استعرضت كلٌ من **ليسوتو وناميبيا وسوازيلاند وجمهورية تنزانيا المتحدة** قوانينها ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية وأجرت عليها إصلاحات؛ فيما عدّلت **تشاد** القوانين الحالية بحيث تتضمن الحماية للمصابين بالفيروس؛ ووافقت **موزمبيق** على قانون جديد بشأن فيروس نقص المناعة البشرية خالٍ من أية أحكام تجرِّم انتقال عدوى الفيروس؛ وأقرت **نيجيريا** قانوناً لمكافحة الوصم. وفي الدول العربية، التزمت حكومة **جيبوتي** بالمصادقة على الاتفاقية العربية للوقاية من مرض نقص المناعة البشرية (الإيدز) وحماية حقوق الأشخاص المصابين بالفيروس. وفي **أمريكا اللاتينية**، استعرضت كل من **كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا** قوانين الهوية الجنسانية.

دعم البرنامج الإنمائي برنامج صندوق جنوب آسيا العالمي متعدد البلدان لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (المرحلة الثانية) والذي يعمل في سبعة بلدان، هي: **أفغانستان وبنغلاديش وبوتان والهند ونيبال وباكستان وسريلانكا.** وقد عمل البرنامج على بناء قدرات أكثر من 60 منظمة مجتمعية تعمل داخل البلدان وعلى الصعيد الإقليمي على تقديم الخدمات (الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والرعاية والخدمات المساندة)، وصياغة السياسات ومناصرتها، وبناء الشراكات مع الحكومات المحلية والدوائر الصحية، والأبحاث ذات الصلة بالقضايا الخاصة بالرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومغايري الهوية الجنسية وحول إيجاد نظم مجتمعية أقوى بهدف دعم هذا العمل واستدامته. وقد تم التمكن، في أفغانستان وباكستان، من تقديم الخدمات لأكثر من 40,000 رجل يمارس الجنس مع الرجال وشخصٍ مغاير الهوية الجنسية فيما تم إجراء فحص فيروس نقص المناعة البشرية لنحو 10,000 شخص وتبليغهم بالنتائج في عام 2014.

دعم البرنامج الإنمائي أكثر من 90 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان حول العالم منذ عام 2008. وتعدُّ هذه المؤسسات حجر الزاوية بالنسبة للنظم الوطنية الخاصة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وأمور أخرى من بينها تعزيز المساءلة ومنع العنف وتعزيز القوانين والسياسات المناهضة للتميز وإنفاذها. كما تعمل هذه المؤسسات بمثابة الجسر الذي يصل بين الدولة

والمجتمع المدني والأطراف صاحبة المصلحة وتقوم في أغلب الأحيان بلعب دور الجهة الداعية للحوار بشأن خطط وعمليات التنمية الوطنية التي تؤثر على الجماعات المهمشة والمقصاة. يعمل ذلك على تعزيز العمليات الإنمائية الوطنية الشفافة والتشاركية والشاملة للجميع، فيما يعمل -في سياق أهداف التنمية المستدامة- أيضاً على تطبيق ورصد الأطر وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية. يتوافق وجود مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية القوية والفعالة مع مبادئ باريس، ويمكن أن يكون لها أثر تمكيني ومحفز على تحقيق الهدفين العاشر والسادس عشر من أهداف التنمية المستدامة.

الحوكمة والعدل في المجال الصحي

يعمل البرنامج الإنمائي مع منظمة الصحة العالمية على دعم البلدان في مجال استجابتها الحوكمية للأمراض غير السارية، وهي مجموعة من الأحوال التي تضرب جذورها العميقة في بيئة الفقر وانعدام المساواة وتقتل من الناس أعداداً أكبر من باقي الأسباب مجتمعة. ففي **باربادوس**، على سبيل المثال، دعم البرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وزارة الصحة هناك على صياغة 'بيان جدوى' للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، وإطلاع الزملاء في قطاعات الرعاية الاجتماعية والسياحة والتجارة وغيرها من القطاعات على مدى أهمية أمر هذه الأمراض. وقابل البيان بين تكلفة التواني عن اتخاذ إجراء والفوائد الهائلة للتحرك المبكر، ليس بالنسبة للصحة وحسب بل ولقوى العمل وإجمالي الناتج المحلي لباربادوس.

الأعمال التجارية الشاملة للجميع وتطوير سلسلة القيمة

دعم البرنامج الإنمائي **تطوير سلاسل القيمة** وإمكانات تحقيق النمو وخلق فرص العمل وإدرار الدخل مستهدفاً بالتحديد الفئات متدنية الدخل في أكثر من 40 بلداً. كما قدم الدعم لبناء قدرات القطاع الخاص في مجال الأعمال الزراعية الشاملة للجميع وتطوير سلسة القيمة عن طريق التدريب والمشاركة في المنتديات والمنتجات المعرفية.

دعم البرنامج الإنمائي عبر البرنامج الإقليمي 'المرفق الأفريقي للأسواق الشاملة للجميع' مبادرات سلسلة القيمة العابرة للحدود وعزز من قدرة اللجان الاقتصادية الإقليمية في سبيل تقديم مزيد من الدعم والتمكين لعملية تطوير أسواق شاملة للجميع. هذه المحفظة، بما في ذلك أنشطة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التابع له، مسؤولة عن تقديم حوالي 100 مليون دولار سنوياً على مستوى العالم وغايتها تعزيز مساهمة القطاع الخاص بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، للتجارة والنمو والحد من الفقر.

عمل البرنامج الإنمائي من خلال برنامجه الخاص بالسلع الخضراء، على توطيد العلاقات بين المشترين والمنتجين من أجل تيسير العمل بشروط وظروف محسّنة بالنسبة لصغار المزارعين الموردين لمنتجات مستدامة. وتلتزم شركات تمثل قوة شرائية عالمية كبرى بالنسبة للسلع الغذائية في العالم، كشركة كرافت وولمارت وأيكيا ودول، بهذا البرنامج. وفي عام 2008، أطلقت شركة كادبوري التي تملكها كرافت الآن شراكة كاكاو كادبروي في **غانا** بهدف تأمين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمليون مزارع ينتجون الكاكاو. ومن خلال الشراكة مع الحكومة الغانية ومنظمات غير حكومية إنمائية كبرى والبرنامج الإنمائي، ركزت هذه المبادرة على تحسين مستويات الدخل عن طريق مساعدة المزارعين على زيادة محاصيلهم وإنتاج حبات كاكاو عالية الجودة حيث وفرت مصادر جديدة للدخل في الريف عبر التمويل بالغ الصغر وتقديم الدعم لانطلاق أعمال تجارية جديدة في مناطق الريف وبناء قدرات الحكومة على تحسين الخدمات الإرشادية والمساعدة في إصلاح السياسات. وقد ساعدت التدخلات تحت لواء هذه الشراكة على زيادة المحاصيل بصورة كبيرة. وأصبح إنتاج الكاكاو اليوم عملاً مستمراً على مدار السنة حيث بدأ المزارعون بمضاعفة محصولهم في أقل من سنتين من بدء التشغيل.

التنمية الاقتصادية المحلية

دعم البرنامج الإنمائي عمليات التنمية الاقتصادية المحلية كوسيلة لتشجيع فرص تنمية اجتماعية-اقتصادية أكثر عدالة من أجل الحد من انعدام المساواة بين الأفراد والجماعات.

ففي **كولومبيا**، دعم البرنامج الإنمائي تأسيس 11 وكالة للتنمية الاقتصادية المحلية بهدف تعزيز سلاسل القيمة المنتجة وفقاً لمنهج إنمائي مناطقي. وكانت هذه الوكالات من بين أوائل الكيانات التي طبقت نُهُجاً مبتكرة في الإدارة المناطقية، تُعلي مفاهيم الديمقراطية التشاركية وعمليات 'من القاعدة إلى القمة' والحوار بين كافة القطاعات والفاعلين الإنمائيين. وقد توطدت أركان الإنجاز الذي حققته هذه الوكالات بإنشاء شبكة لوكالات التنمية الاقتصادية المحلية، تدعى اختصاراً باسم «أديلكو» (ADELCO)، لتكون منصة التنسيق الوطنية لتعزيز ودعم وتحديد موقع عمليات التنمية الاقتصادية المحلية في البلاد. وتسعى هذه الشبكة أيضاً إلى التأثير في السياسات العامة بهدف دعم نماذج التنمية الاقتصادية المحلية وتشجيع الحوار حول العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية المحلية وتدارسها وتبادل خبراتها وإدارة معارفها. وقد تم إنجاز الكثير على هذا الصعيد في السنوات القليلة الماضية: فعلى سبيل المثال عززت شبكة «أديلكو» من تنفيذ برامج التنسيق الدولية التي أصبحت في النهاية الأساس المفاهيمي لسياسات تطوير مشاريع الأعمال الحرة التي تحترم مبادئ شمول الجميع.

وفي **بوليفيا،** طلبت السلطات في محافظة تاريخا دعم البرنامج الإنمائي في علمية صياغة شراكة عامة-خاصة لتيسير الاتفاقيات وترتيب أولويات العمليات فيما يتعلق بقطاعها الإنتاجي. وقد عملت المحافظة والبرنامج الإنمائي معاً على تفعيل استراتيجية لتطوير المنتجات وخلق فرص العمل، حيث أسسا وعززا قيام فضاء عام-خاص مدعوم من قبل الفريق الإداري العامل (وهي آلية حوكمة متعددة المستويات تم تأسيسها سابقاً) الذي يدعى 'الائتلاف الخاص-العام من أجل تطوير الإنتاجية في تاريخا'. يعمل هذا المنبر على تحقيق التناغم بين السياسات على مستوى المحافظة والسياسات الوطنية ومختلف المبادرات التي تطلقها أطراف فاعلة من القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتولي هذه الاستراتيجية جل اهتمامها لعدة مجالات مترابطة، منها: دعم تنفيذ المشاريع الإنمائية المحلية، وتعزيز المنافسة المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية من أجل تحسين التماسك الاجتماعي، وخلق فرص التوظيف والحد من الفقر، ودعم استراتيجية تطوير المنتجات وخلق فرص العمل مع التركيز على التخطيط الإقليمي والترابط متعدد المستويات على الصعيد المحلي.

وفي **الإكوادور،** ينسق البرنامج الإنمائي المنصة الخاصة بتنفيذ المشروع المشترك المسمى «الشباب والتوظيف والهجرة» والذي أسهم في التنمية الشاملة للجميع من خلال خلق 1,134 فرصة لمشاريع أعمال حرة للشباب (570 مشروعاً منها تقودها نساء) والمساعدة المالية وغير المالية لنحو 1,479 شاباً (1,142 منهم شابات). وتم تعزيز 18 كياناً مالياً محلياً وثلاث وكالات للتنمية الاقتصادية المحلية في إطار هذه العملية بحيث تتمكن هذه الجهات من تقديم خدماتها للشباب في محافظات كارتشي والأورو ولوخا. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير نظام خاص بدعم مشاريع الأعمال الحرة والتنمية الاقتصادية المحلية. ومن أهم نتائج هذه الاستراتيجية هو التحول من البرنامج الوطني للتمويلات العامة إلى التعاون الوطني لتمويلات العامة والتضامنية، مما يدل على تحول نحو العمل بنموذج اقتصادي تضامني أكثر مراعاة للاعتبارات الاجتماعية، حيث أضحى ذلك أولوية وطنية.

الوظائف وسبل الرزق

استفاد خلال عام 2014، وبدعم البرنامج الإنمائي، نحو 11.2 مليون شخص (5.7 مليوناً منهم نساء) من **تحسن سبل الرزق** في 94 بلداً و 920,000 **وظيفة عمل جديدة** (41 في المائة منها للنساء) في 77 بلداً، فيما تبنى 33 بلداً سياسات وأنظمة لغايات خلق فرص جديدة للعمل وكسب الرزق. وتمكن 14 بلداً من تعزيز قدراته على جمع بيانات إحصائية عن توظيف الشباب وتحليلها. كذلك، استفادت أكثر من 2.4 مليون امرأة استفادةً مباشرة من التدخلات التي صُممت بهدف الحد من، أو إزالة، العقبات التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً.

ففي **بنغلاديش،** وبدعمٍ من البرنامج الإنمائي، تمكّن 90,000 شخص يعانون من نقص الخدمات (70 في المائة منهم نساء) من الحصول على الخدمات المالية الرقمية عبر الهاتف المحمول من خلال 2,000 مركز رقمي. وقد دعمت هذه المراكز 62 تعاونية في مناطق الأرياف، مما أتاح لنحو 8,000 أسرة و2.5 مليون شخص الحصول على الخدمات المالية والاستشارية.

وفي **بوليفيا،** زود البرنامج الإنمائي أكثر من 4,000 امرأة من السكان الأصليين هناك بالتدريب والقروض الصغيرة من أجل فتح مشاريع تجارية مجتمعية جديدة.

وفي **كمبوديا،** دعم البرنامج الإنمائي وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في مجال مساعدة مجتمعات المزارعين الريفية لتصبح أكثر منعة في مواجهة آثار التغير المناخي إضافة إلى تعزيز سبل رزقهم حيث استفاد أكثر من 13,000 من ذلك موزعين على محافظتين.

وفي **كولومبيا،** عمل البرنامج الإنمائي مع وزارة التوظيف على تطوير سياسات الغاية منها القضاء على أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في القطاعين العام والخاص. وقد عملت مجموعة أولية مؤلفة من 20 شركة خاصة تضم أكثر من 60,000 موظف على وضع خطط عمل للحد من الفجوات بين الجنسين في التوظيف ومعالجة الفروق في الرواتب وتعزيز تطور المسار المهني للنساء.

وفي **كينيا،** وبدعم من المرفق الأفريقي للأسواق الشاملة للجميع التابع للبرنامج الإنمائي، ساعد صندوق مشاريع الشباب في دعم 89,000 مشروع شبابي وقدم الدعم في الأسواق لنحو 1,800 من أصحاب المشاريع ودرّب أكثر من 15,000 شاب في مجال الأعمال الحرة، وساعد أكثر من 2,000 شاب في جهود البحث عن عمل عبر برنامج تشغيل الشباب. وكان لذلك دور أساسي في تفعيل الحوار بين القطاعين العام والخاص دعماً لتطوير القطاع الخاص.

وفي **الأردن،** دعم البرنامج الإنمائي عملية صياغة استراتيجية وطنية للشباب ركزت على تعزيز 120 مركزاً لتدريب الشباب في مختلف أنحاء هذا البلد تعمل على إعداد الشباب للعمل.

وفي **جورجيا،** كان للبرنامج الإنمائي دور مؤثر في مراجعة مناهج نظام التدريب المهني والتربوي التي عفا عليها الزمن في كافة أنحاء هذا البلد وذلك بهدف تزويد المشاركين بالمهارات التي تلبي احتياجات سوق العمالة.

ومنذ عام 2010، دعم البرنامج الإنمائي أكثر من 100 بلدٍ في مجال **إدماج أولويات إدارة النظم الإيكولوجية في أعمال التخطيط الإنمائي والقطاع الإنتاجي التي تعمل على تعزيز سبل الرزق وفرص العمل** المرتبطة بالمصادر الطبيعية وتساعد في تحول الاقتصاد.
ففي **طاجاكستان،** تمثل الزراعة العمود الفقري للاقتصاد وتؤمن مصدر

الرزق لثلثي المجتمعات الريفية المحلية. غير أن إزالة الغابات واستنزاف التربة بسبب الممارسات الزراعية غير المستدامة قد خفضا الإنتاجية مما أثر على سبل الرزق بالنسبة للمجتمعات المحلية الريفية. وللتصدي لهذه القضية، دعمت مبادرة الفقر-البيئة المنبثقة عن البرنامج الإنمائي-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دعمت الحكومة دون الوطنية بمنطقة سوغد - وهي منطقة مسؤولة عن 30 في المائة من الإنتاج الزراعي في طاجاكستان- في مجال إدماج القضايا البيئية في الخطة الإنمائية الإقليمية و27 خطة للمقاطعات. وفي سبيل إحداث أثر ذي شأن على الأرض، ساعدت المبادرة في عملية تأسيس تعاونيات نسائية لتوفير وظائف خضراء للنساء. تستخدم هذه التعاونيات الدفيئات لزراعة المحاصيل على مدار العام مما يمكن النساء من لعب دور فاعل في نشاط الاقتصاد المحلي بدلاً من الاضطرار إلى الاعتماد على التحويلات المالية الخارجية التي لا يمكن التعويل عليها. وقد تلقت النساء تدريباً على كيفية تنظيم أعمالهن هذه وإعداد ميزانية للعائلة والحفاظ عليها وتحسين جودة التربة وإنتاج السماد محلياً. تدر كل دفيئة اليوم ما يصل إلى 3,600 دولار في ستة أشهر مما يؤمن سبل الرزق المستقرة والمستقلة لتلك النساء.

الهجرة والتنمية البشرية

خطط البرنامج الإنمائي أو نفذ ما لا يقل عن 192 مبادرة ذات صلة بالهجرة في مجموعة مختلفة من البلدان، لا يزال أكثر من 22 مبادرة منها سارياً. إضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج الإنمائي في أكثر من 30 بلداً من البلدان التي عانت من الكوارث والنزاعات وبلدان المرور بالعبور التي يوجد بها لاجئون بسبب أزمات (بما في ذلك الأشخاص المهجرون داخلياً) وكذلك في المجتمعات المحلية المضيفة والأصلية، وذلك بهدف خلق فرص لسبل الرزق يستفيد منها الجميع والتخفيف من الضغط على الحكومات المحلية على صعيد تأمين الخدمات الأساسية ودعم التماسك الاجتماعي.

ينفذ البرنامج الإنمائي بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة البرنامج العالمي المشترك لتعميم منظور الهجرة في الاستراتيجيات الوطنية (2011-2018) الذي يقدم الدعم للحكومات في مجال إدراج الهجرة ضمن التخطيط الإنمائي الوطني، ويرسخ النهُج المتسقة للفرق القطرية للأمم المتحدة إزاء الهجرة والتنمية. ويشتمل ذلك على مشاورات مكثفة حول سياسات الهجرة (إلى) والهجرة (من) والأطر المؤسساتية المناسبة والصلات بين سياسات التنقل وسياسات القطاعات كالصحة والتعليم والاستثمار والزراعة. يجري تنفيذ هذا البرنامج في الوقت الحاضر في ثمانية بلدان هي: **بنغلاديش والإكوادور وجامايكا وقرغيزستان ومولدوفا والمغرب وصربيا وتونس.**

ينفذ البرنامج الإنمائي تدخلات مساندة تتعلق بتطوير نماذج استثمارية للمغتربين في الشتات بهدف تعزيز ادخارات المهاجرين لأغراض تطوير الأعمال التجارية المحلية كوسيلة للارتقاء بالتنمية الاقتصادية المحلية. ويجري تنفيذ جهود كهذه في كل من **البوسنة والهرسك، والسلفادور، وكوسوفو، وليسوتو، والمغرب، ونيبال، ونيجيريا، والفلبين، وروسيا، وسريلانكا، وطاجاكستان، وتونس.**

التجارة

بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين، دعم البرنامج الإنمائي مبادرة **المعونة لصالح التجارة.** قدم البرنامج الإنمائي الدعم في مجال تصميم السياسات التجارية وتعميم المنظور التجاري في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات القطاع الخاص بهدف إيجاد بيئة مواتية لتحفيز النمو المستدام والشامل للجميع.

بصفته الشريك الأساسي في الإطار المتكامل المعزز، قدم البرنامج الإنمائي المساعدة لكل من **كمبوديا وجزر القمر وتشاد وجنوب السودان واليمن** في مجال صياغة الدارسات التجارية التشخيصية. تخرج الدارسة التشخيصية التجارية بتقييم للآفاق الاقتصادية الراهنة لبلد ما وتحدد القطاعات ذات الأولوية والإصلاحات السياساتية اللازمة لتحسين فرص التجارة التي تؤثر على الحد من الفقر. ففي كل من **مالاوي، وساموا، وساو تومي وبرنسيبي، وسيراليون، وجنوب السودان،** أجرى البرنامج الإنمائي تقييماً لقدرات المؤسسات والمنظمات التجارية واقترح خطة عمل لمعالجة أوجه القصور في تلك القدرات. وسوف يساعد معالجة أوجه القصور تلك على تعزيز أداء المؤسسات ويسهم في جعل التجارة أحد الدوافع المحركة القوية للنمو الشامل للجميع والتحول.

وفي جنوب المحيط الهادي، دعم البرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية تقييماً لأثر اتفاقيات التجارة على الأمراض المزمنة وعوامل المخاطرة فيها. وقد حدد المسؤولون في قطاعي الصحة والتجارة الاستراتيجيات التي تجعل اتفاقيات التجارة متماشية مع احتياجات الصحة العامة. وقد رفعت **تونغا** في عام 2013 نسب الضرائب على المشروبات الغازية والتبغ، مدفوعة بهذه العلمية وكذلك بعملية تنفيذ إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

تدعم الشراكة المعنية بالحصول إلى التقنيات الصحية الجديدة وتطبيقها (Access and Delivery Partnership) -وهي عبارة عن تعاون بين البرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية/ برنامج البحث في مجال أمراض المناطق المدارية وبرنامج اعتماد التكنولوجيا الملائمة في مجال الصحة (PATH)- البلدان متدنية ومتوسطة الدخل من أجل تعزيز قدرتها على تحسين إمكانية الحصول على التقنيات الصحية الجديدة الخاصة بأمراض السل والملاريا وأمراض المناطق المدارية المهملة؛ وأمراض الفقر وانعدام المساواة، واعتماد تطبيق تلك التقنيات. وعلى الرغم من أن القضاء على هذه الأوبئة

يحتاج إلى استثمارات كبيرة في مجال تطوير تقنيات التشخيص والعلاج والوقاية، إلا أن بناء قدرات البلدان على ضمان الحصول على هذه التقنيات وفهمها على نحو مستدام يعد أمراً ضرورياً فضلاً عن أنه يتطلب مشاركة ذات معنى من قطاعات أخرى عدا القطاع الصحي. وتمشياً مع تركيزه على التعاون بين بلدان الجنوب والشبكات الإقليمية وتيسير تبادل الخبرات، استضاف برنامج 'الشراكة المعنية بالحصول إلى التقنيات الصحية الجديدة وتطبيقها' عدداً من المبادرات الإقليمية بهدف تعزيز اتساق القوانين والسياسات التي تؤثر على إمكانية الحصول على التقنيات الصحية وابتكارها في مناطق **آسيا وأفريقيا.** وإلى جانب أنشطة تعزيز اتساق السياسات على المستوى الوطني، دعم برنامج الشراكة **غانا** في مراجعتها للسياسة الدوائية الوطنية، وساعد **تنزانيا** على تطوير وتنفيذ جدول الأعمال الوطني في المجال الصحي، وبنى القدرات المتعلقة بنهج تقييم التكنولوجيا الصحية في **إندونيسيا.**

لا يتسنى في كثير من الأحيان تلبية الاحتياجات التقنية بالنسبة للأشخاص المصابين بالأمراض السارية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومرض السل والملاريا والتهاب الكبد الفيروسي والأمراض غير السارية وأمراض المناطق المدارية المهملة والأمراض النادرة، والسبب في ذلك ارتفاع تكلفة تلك التقنيات. ومن شأن الاستفادة من أوجه المرونة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية أن يعزز من إمكانية الحصول على التقنيات الطبية الأساسية، غير أنه الاستفادة من أوجه المرونة تلك كانت متفاوتة. ويلعب البرنامج الإنمائي دوراً رئيسياً في تحديد الحاجة إلى قانون للملكية الفكرية يراعي اعتبارات الصحة العامة، حيث يقدم الدعم الفني والسياساتي للحكومات في عملية صياغة مثل هذه القوانين والأنظمة، ويعمل على تنمية قدرات الحكومات على تطبيق سياسات الملكية الفكرية القائمة على أفضل الممارسات. وعلى صعيد متصل، يعمل البرنامج الإنمائي على إذكاء الوعي بالشواغل الصحية العامة في مكاتب براءات الاختراع والملكية الصناعية في البلدان النامية. وفي السنوات الأخيرة، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لحكومات كل من **زامبيا وليسوتو وتنزانيا وسوازيلاند وأوكرانيا وإندونيسيا وكمبوديا وميانمار وقرغيزستان ومولدوفا** بالإضافة إلى منظمات إقليمية كمنظمة **الفرنكوفونية لبلدان غرب أفريقيا** فضلاً عن **الاتحاد الأفريقي** من أجل ضمان أن جهود إصلاح القوانين ذات الصلة تتضمن أوجه المرونة فيما يتعلق بالصحة العامة والتي ترمي إلى معالجة انعدام المساواة في إمكانية الحصول على التقنيات الصحية.

تمويل التنمية

يعمل البرنامج الإنمائي مع حكومات **مالاوي وجنوب أفريقيا وتنزانيا** على تطبيق نهج مبتكر للتمويل المشترك يتم من خلاله توزيع تكاليف برامج الحماية الاجتماعية على نحو عادل على القطاعات التي تستفيد من الآثار المتعددة لأدوات الحماية الاجتماعية. يتم حساب بعض الاستثمارات المحددة على أساس استعداد المسؤول عن كل ميزانية للدفع مقابل النتائج المتوقعة. من شأن هذا النهج التمويلي المشترك بين القطاعات والذي يربط بين موضوعات الحد من الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية والصحة والتعليم والزراعة والرعاية الاجتماعية وقضايا النوع الجنساني، أن يتمخض عن تخصيص مزيد من الموارد الموجودة.

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «انقسام الإنسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية»، 2013.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «انقسام الإنسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية»، 2013.
3. *R. Fuentes Nieva, and N. Galasso, 'Working for the Few - Political Capture and Economic Inequality', Oxfam International,* 2014.
4. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 1948.
5. *International Monetary Fund, 'Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective',* 2015.
6. المرجع السابق.
7. *M. Corak, "Income Inequality, Equality of Opportunity, and Intergenerational Mobility," Journal of Economic Perspectives* 27 (3): 79–102.
8. *L. Carvalho, and A. Rezai, "Personal Income Inequality and Aggregate Demand." Working Paper* 2014, 23. *Department of Economics, University of São Paulo, São Paulo,* 2014.
9. *World Health Organization, 'Closing the Gap in a Generation: Health Equity through Action on the Social Determinants of Health', Final Report of the Commission on Social Determinants of Health, Geneva,* 2008.
10. *N. Birdsall, 'The World is Not Flat: Inequality and Injustice in our Global Economy', UNU World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), WIDER Annual Lecture* 9, 2005.
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «انقسام الإنسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية»، 2013.
12. *International Labour Organization, 'Social Protection Floors and gender equality: A brief overview', ESS Working Paper no.* 37.
13. مؤشر الأعمال الحرة النسائية لعام 2015 الصادر عن المعهد العالمي للأعمال الحرة والتنمية والذي يحلل أوضاع 77 بلداً لا تزال 47 منها يسجل أقل من خمسين نقطة، مما يدل على أنه يتعين على هذه البلدان السعي إلى إجراء تغييرات مهمة للتقليل من العقبات التي تعترض سبيل صاحبات المشاريع الإناث.
14. *World Economic Forum and Harvard School of Public health, 'Report on Global burden of non-communicable diseases',* 2011.
15. *K. Xu et al., "Protecting households from catastrophic health spending," Health Affairs* 26: 972–983.
16. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «انقسام الإنسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية»، 2013.
17. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، شعبة السكان، تقرير الهجرة الدولية، 2013.
18. *'Human Development Reports, 2009, Migration and Gender Empowerment: Recent Trends and Emerging Issues',* 04.
19. الأمم المتحدة، «تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015»، 2015.
20. *World Trade Organization, 'World Trade Development. International Trade Statistics',* 2014.
21. *OECD, WTO, 'Aid for Trade at a Glance* 2015: *Reducing Trade Costs for Inclusive, Sustainable Growth',* 2015.
22. *Women Watch, 'Gender Equality and Trade Policy',* 2011.
23. المرجع السابق.
24. المرجع السابق.
25. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 'تقرير الاستثمار العالمي -2014 الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل'، 2014.
26. *The Guardian, 'Brazil's bolsa familia scheme marks a decade of pioneering poverty relief,'* 2013.
27. *United Nations Development Programme, 'Empowering lives through Mahatma Gandhi NREGA',* 2011.

تنويهات الصور:

صفحة 5: ويليمجان فاندينبلاس/ فليكر
صفحة 6: موقع كريتف كومونز/ فليكر
صفحة 10: منظمة الإغاثة المباشرة/ فليكر
صفحة 11: موقع DRIK / فليكر
صفحة 12: البنك الدولي
صفحة 14: جون ماوير/ فليكر
صفحة 16: آرنولد ز. فوياج/ فليكر

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

United Nations Development Programme
One United Nations Plaza,
New York, NY 10017
www.undp.org